النظام الداخلي للامم المتحدة ، التي تعطي الحق للدول الاعضاء في هيئة الامم طلب ادراج اية مواد الى جدول الاعمال قبل ثلاثين يوما من انعقاد دوره الجمعية العمومية لاقرارها ، ومن ثم احالتها على المناقشة ، فتقدمت تلك الوفود بطلب ادراج مادة اضافية على جدول الاعمال تحت بند « لجنة التوفيق الدوليه لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الامم المتحدة » . لكن هذا الرد لم يثر مسالة حذف بند «قضية فلسطين» ولم يقدم كموضوع متفرع تحت بند « قضية فلسطين » . وكانت هذه خطوة تراجعية واضحة من هذه الزاوية رغم أن اثارة موضوع لجنة التوفيق الدولية وعملها في ضوء قرارات هيئة الامم أريد منه معالجة قضيه فلسطين بكاملها من خلال مناقشة أعمال لجنة التوفيق الدولية . وفي المقابل تقدم وفد الكيان الصهيوني بطلب ادراج بند مضاد تضمن شكوى على الدول العربية زاعما انها أخلت بالتزاماتها وخرقت اتفاقات الهدنة . والحق بمذكره تفسيرية طرحت موضوع المفاوضات المباشرة من أجل اقامة علاقات سلمية مع « اسرائيل » . وبهذا غرقت المناقشات في بحث المواضيع الفرعية، الامر الذي اسفر عن عدم خروج الدورة السابعة للجمعية العامة بأي قرار يتناول القضية الفلسطينية وكان القرار الوحيد الذي اتخذ حول اجراء تعديلات مالية في موازنة وكالة اغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الاونروا) . لقد اعتبرت الدول العربية نتائج هذه الدورة مرضية ما دام مشروع المفاوضات المباشرة قد هزم في الجمعية العمومية أما تغييب القضية الفلسطينية وشطبها ، ثم استبدالها في دورات الجمعية العمومية ببند « تقرير مدير وكالة الاغاثة (الاونروا) » فلم تعتبره الدول العربية هزيمة سياسية خاصة ، وان ذلك جاء في ظروف ما شهدته مرحلة الخمسينات في البلاد العربية من تغييب للشعب الفلسطيني في تحمل مسؤولية قضيته . ولا يمكن أن نسقط هنا دور النفوذ الامبريالي في البلاد العربية وفي هيئة الامم باسقاط قضية فلسطين كبند على جدول اعمال دورات الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة .

ولهذا عندما جاءت الدورة الثامنة للجمعية العمومية ، عام ١٩٥٣ ، أدرج على جدول الاعمال بند واحد فقط حمل الرقم ١٩ هو « تقرير مدير وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم » . ولم تعترض الوفود العربية واستمرت بعد ذلك في عدم المطالبة بطر ح« قضية فلسطين » في بند مستقل ، اي تحولت قضية فلسطين من قضية شعب اغتصب وطنه ، ومسألة حق تقرير مصير ، وقضية تحرر وطني ونضال ضد الاستعمار الاستيطاني والعنصرية الى قضية لاجئين !!

بقي حال « قضية فلسطين » على هذا المنوال تحت سدة هيئة الامم المتحدة حتى اليوم ـ مع ملاحظة التطور الذي حصل في الدورات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ في السنوات ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ على التوالي . ولكن قبل بحث هذه التطورات يجب أن يلاحظ أن الوضع في مجلس الامن كان مختلفا ما بين ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ حيث بقي موضوع « قضية فلسطين » بندا مدرجا على جدول أعماله ، وكانت تدرج تحت هذا البند كل القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين ـ على سبيل المثال ، الشكاوى التي كانت تتقدم بها كل من الدول العربية والعدو الصهيوني على الآخر . ولكن هذا البند شطب أيضا من جدول أعمال مجلس الامن منذ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٧ على اثر اندلاع الازمة التي انتهت بحرب حزيران ١٩٦٧ حيث أدرجت جميع الرسائل التي تناولت تلك الازمة تحت بند مستقل يجمعها كلها وليس تحت بند « قضية فلسطين » . وقد جرت محاولات ، في حينه ، لادراج هذه المواضيع تحت بند « قضية فلسطين » . ولكن بعد حرب الخامس من حزيران أصبح البند « البديل » لبند « قضية فلسطين » يحمل العنوان « الوضع في الشرق الاوسط » ، وهو البند الذي أدرج تحته